

الاتحاد الأوروبي قلق للغاية من نشاطات طهران التي تجريها بخلاف اتفاق فيينا ألمانيا تعتقل رجلاً من أصول إيرانية بتهمة نقل معدات لاستخدامها في البرنامج النووي

هذه الخروقات والعودة لطاولة المفاوضات والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولم يعد لدى الوكالة وصول كبير للمنشآت النووية الإيرانية منذ فبراير الماضي، وقد سمحت لها إيران بالإبقاء على كاميرات المراقبة التابعة لها ولكن من دون أن تحصل على الأشرطة ومضمونها. ويعد خلافات مع الوكالة استمرت أسابيع، وافقت إيران أخيراً قبل أيام على السماح للوكالة بصيانة معدات المراقبة من دون أن تسلمها أيًا من الأشرطة.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، وقال شتيغان كليمان ممثله لدى مجلس المحافظين إن الاتحاد الأوروبي «قلق للغاية من نشاطات إيران التي تجريها بخلاف الاتفاق النووي والتي سيكون لها تداعيات لن يكون بالإمكان عسكها خصوصاً في مجال البحث والتطوير والتي لا يمكن أن يكون سببها هدفاً ومن النشاطات التي ذكرها كليمان، استمرار تكديس اليورانيوم المخصب بكميات متزايدة ومستوى تخصيب يصل

حالة السعي لتوريدها. وبحسب الادعاء، فإن المتهم كان تلقى طلباً قبل ذلك من شخص آخر في إيران للحصول على جهازي مطياف وأرسلهما له في يناير (كانون الثاني) 2020 أيضاً من دون التقدم للحصول على ترخيص. وفي يونيو الماضي، أصدرت الاستخبارات الألمانية تقريرها السنوي الذي اتهمت فيه إيران بالتواصل مع شركات في ألمانيا بهدف الحصول على تكنولوجيا نووية وصاروخية. وجاء في تقرير الوكالة بأن إيران كثفت جهودها للحصول على هذه

القبض عليهما بعد. ويملك المتهم شركة مقرها في مقاطعة زيغيبيرغ في محافظة شفلينغ هولشتاين وكان يقود أعمالاً مع إيراني يملك شركات في إيران خاضعة للعقوبات الأوروبية ويمنع التعامل معها. وبحسب الادعاء، فإن الشركات الإيرانية عملت كوسيط لمعدات مختبرات تستخدم في برنامجي إيران النووي والصاروخي. وبحسب بيان المدعي العام الاتحادي، فإن الشحنة محل تحقيق تضمنت 23 قطعة ثمنها المتهم 990 ألف يورو وتلقى دفعة برلين، وراغدة بهتام اعتقلت السلطات الألمانية رجالاً يحمل الجنسية المزدوجة الألمانية والإيرانية يدعى الكسندر ج. بتهمة تصدير مواد إلى إيران يمكن استخدامها في صناعة أسلحة نووية، بحسب ما أعلن المدعي العام الفيدرالي. وصدرت مذكرة توقيف بحق المشتبه به قبل خمسة أيام من المحقق العام الذي أصدر أيضاً مذكرتي توقيف آخرين بحق شخصين مشتبه بهما في القضية نفسها، ولم تخمّن الشرطة من

مفتشات «الطاقة الذرية» تعرض لمضايقات جسدية في منشأة نطنز

نطنز، «الشرق الأوسط» أفادت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن دبلوماسيين في فيينا بأن حراس الأمن الإيرانيين ضابطوا جسدياً الكثير من مفتشات الوكالة الذرية التابعين للأمم المتحدة في منشأة نطنز وسط البلاد خلال الأشهر القليلة الماضية، ما دفع الولايات المتحدة إلى مطالبة إيران بوقف هذا السلوك على الفور. وقال الدبلوماسيون إن الحوادث التي لم يتم الإبلاغ عنها من قبل، وقعت في منشأة نطنز، وتضمنت قيام حراس أمن ذكور بلمس مفتشات بشكل غير لائق وأوامر بخلع بعض الملابس. وقال أحد الدبلوماسيين إن هناك ما لا يقل عن أربع حوادث مضايقات منفصلة. وقال دبلوماسي ثانٍ إن هناك عدداً من خمس إلى سبع حالات. ووقع الحادث الأول في أوائل يونيو (حزيران) وأخرها في الأسابيع القليلة الماضية، بحسب المصادر الدبلوماسية. ووزعت الولايات المتحدة مذكرة عن اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنعقد هذا الأسبوع، تطالب فيه بوضع حد لمثل هذا السلوك. وفي رد ضمني على المذكرة، كتب سفير إيران الدائم لدى الوكالة الدولية، كاظم غريب آبادي في تغريدة على تويتر أمس أن «الإجراءات الأمنية في المنشآت النووية الإيرانية تشددت بشكل معقول»، مضيفاً أن «مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتعاملون تدريجياً مع القواعد واللوائح الجديدة». وكشفت «وول ستريت جورنال» عن قلق بين الدبلوماسيين من توتر العلاقة بين طهران والوكالة الدولية مرة أخرى، بعد تسوية جزئية في وقت سابق من هذا الأسبوع.

بناءً على بيانات أحدث تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية خبراء يتوقعون امتلاك إيران مواد لإنتاج قنبلة نووية خلال 30 يوماً

درجة نقاء 60 في المائة يستغرق وقتاً أطول بكثير مما يستغرقه تحقيق القفزة الأخيرة من 60 إلى 90 في المائة، وهي النسبة المستخدمة في الأسلحة النووية، وهو بحد ذاته يجعل من مستوى 60 في المائة بالغ الخطورة. وما يمكن إيران من تسريع العملية تركيب أجهزة طرد مركزية متطورة من الجيل السادس، بدلاً من أجهزة الجيل الأول التي تضرتت في انفجار من دائرة الكهرباء في منشأة نطنز، في أبريل (نيسان) الماضي، واتهمت إيران خصمها اللدود في المنطقة إسرائيل بالوقوف وراءه. ومع ذلك، استندت «نيويورك تايمز» إلى قول خبراء إن امتلاك كمية كبيرة من اليورانيوم عالي التخصيب «لا يكفي لإنتاج قنبلة»، ويتطلب ذلك تحويل الوقود إلى معدن اليورانيوم، وهي خطوة تقوم بها إيران حالياً بدرجة نقاء تصل إلى 20 في المائة، بحسب تقرير الوكالة الدولية في أغسطس (آب) الماضي، قبل أن تصل إلى إنتاج رأس حربي كامل. وتونه الصحفية الأميركية بأن «الخطوة قد تستغرق شهراً إضافياً، وربما سنوات، اعتماداً على المهارات الفنية».

نندن - طهران، «الشرق الأوسط» أظهر تحليل خبراء معهد العلوم والأمن الدولي أن إيران قادرة «في أسوأ الأحوال» على امتلاك ما يكفي من مواد لتزويد سلاح نووي واحد بالوقود في غضون شهر، متخطية عتبة قد تزيد الضغط على الولايات المتحدة والدول الكبرى لتأمين شروط أي اتفاق محتمل لإعادة إحياء الاتفاق النووي لعام 2015، حسيماً أوردت صحيفة «نيويورك تايمز» أمس.

وقد كشف خبراء المعهد الدولي بيانات أحدث تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادرة الأسبوع الماضي عن تسارع عجلة تخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووي في إيران على مدار الأشهر الأخيرة إلى مستويات قريبة من مستوى القنبلة. وخلص الخبراء إلى أن طهران قد اكتسبت القدرة على إنتاج الوقود اللازم لتزويد رأس حربي نووي واحد في غضون شهر أو نحو ذلك، في إطار الجول الزمني الأكثر تعقيداً. وأفاد معهد العلوم والأمن الدولي، وهو مجموعة خاصة متخصصة في تحليل النتائج الصادرة عن

بناءً على بيانات أحدث تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية خبراء يتوقعون امتلاك إيران مواد لإنتاج قنبلة نووية خلال 30 يوماً

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بأن السباق خلال الصيف لتخصيب اليورانيوم بنسبة نقاء 60 في المائة -وهو مستوى أقل بقليل من درجة القنبلة- جعل إيران في وضع تقدر فيه على إنتاج وقود القنبلة واحدة «في غضون شهر واحد». وأضاف التقرير أن إنتاج الوقود لسلاح ثانٍ يمكن أن يستغرق أقل من 3 أشهر، والثالث أقل من 5 أشهر.



نموذج من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة من الجيل التاسع (IR9) في معرض للصناعات النووية الإيرانية أبريل الماضي (أ.ب)

«نور نيوز» التابعة للأمن القومي تنفي أي تعارض بين الزيارة وقانون تقييد التزامات الاتفاق النووي

تفاصيل مباحثات غروسي «غائبة» عن البرلمان الإيراني

وقال المحلل فريدون مجلسي «من تسلموا الحكومة يدركون بأن يتعين عليهم الابتعاد من حافة الشفرة الواصلة الإدارة». واشتكى وزير الخارجية أمير عبد الهيمان من «تحريف» أقواله خلال لقاء جمعه الأسبوع الماضي، مع أصحاب وسائل الإعلام وكبار الصحاف الإيرانيين، حول قرار البرلمان. ونقل المتحدث باسم لجنة السياسة الخارجية في البرلمان، عباس مشكيني، عن عبد الهيمان قوله لـ«أعضاء اللجنة (مثلما حدث في المنقني، قانون البرلمان يحدد مسار الحكومة في القضية النووية».

«نور نيوز» التابعة للأمن القومي تنفي أي تعارض بين الزيارة وقانون تقييد التزامات الاتفاق النووي

تفاصيل مباحثات غروسي «غائبة» عن البرلمان الإيراني

وقال المحلل فريدون مجلسي «من تسلموا الحكومة يدركون بأن يتعين عليهم الابتعاد من حافة الشفرة الواصلة الإدارة». واشتكى وزير الخارجية أمير عبد الهيمان من «تحريف» أقواله خلال لقاء جمعه الأسبوع الماضي، مع أصحاب وسائل الإعلام وكبار الصحاف الإيرانيين، حول قرار البرلمان. ونقل المتحدث باسم لجنة السياسة الخارجية في البرلمان، عباس مشكيني، عن عبد الهيمان قوله لـ«أعضاء اللجنة (مثلما حدث في المنقني، قانون البرلمان يحدد مسار الحكومة في القضية النووية».

«نور نيوز» التابعة للأمن القومي تنفي أي تعارض بين الزيارة وقانون تقييد التزامات الاتفاق النووي

تفاصيل مباحثات غروسي «غائبة» عن البرلمان الإيراني

وقال المحلل فريدون مجلسي «من تسلموا الحكومة يدركون بأن يتعين عليهم الابتعاد من حافة الشفرة الواصلة الإدارة». واشتكى وزير الخارجية أمير عبد الهيمان من «تحريف» أقواله خلال لقاء جمعه الأسبوع الماضي، مع أصحاب وسائل الإعلام وكبار الصحاف الإيرانيين، حول قرار البرلمان. ونقل المتحدث باسم لجنة السياسة الخارجية في البرلمان، عباس مشكيني، عن عبد الهيمان قوله لـ«أعضاء اللجنة (مثلما حدث في المنقني، قانون البرلمان يحدد مسار الحكومة في القضية النووية».

«نور نيوز» التابعة للأمن القومي تنفي أي تعارض بين الزيارة وقانون تقييد التزامات الاتفاق النووي

تفاصيل مباحثات غروسي «غائبة» عن البرلمان الإيراني

وقال المحلل فريدون مجلسي «من تسلموا الحكومة يدركون بأن يتعين عليهم الابتعاد من حافة الشفرة الواصلة الإدارة». واشتكى وزير الخارجية أمير عبد الهيمان من «تحريف» أقواله خلال لقاء جمعه الأسبوع الماضي، مع أصحاب وسائل الإعلام وكبار الصحاف الإيرانيين، حول قرار البرلمان. ونقل المتحدث باسم لجنة السياسة الخارجية في البرلمان، عباس مشكيني، عن عبد الهيمان قوله لـ«أعضاء اللجنة (مثلما حدث في المنقني، قانون البرلمان يحدد مسار الحكومة في القضية النووية».

بإدع مجلس وزراء العدل في الجامعة العربية مؤتمر دولي في بغداد حول استرداد «الأموال المنهوبة»

بغداد، «الشرق الأوسط» أعلن التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، أمس الثلاثاء، عزمه إقامة نظام دفاعي لحماية مطار أربيل في إقليم كردستان بعد أيام من هجوم بطائرتين مسيرتين استهدفتا المطار دون وقوع خسائر مادية أو بشرية. وقال قائد التحالف الدولي في مطار أربيل سكوت ديسومرو، إنه سيتم في نهاية الشهر «نصب نظام دفاعي لحماية قاعدة التحالف في المطار، وإنه سيتم ذلك انسحاب القوات الخاصة الأميركية». وأكد ديسومرو، في تصريح أوردته قناة العربية، أن «التحالف سيسقط أي طائرة مسيرة تحلق فوق المطار سواء كانت مهاجمة أم غير مهاجمة». ويعد هذا الالتزام الأميركي هو الأهم من نوعه بعد الإعلان عن حصول الفصائل المسلحة الموالية لإيران في العراق على نوع

بإدع مجلس وزراء العدل في الجامعة العربية مؤتمر دولي في بغداد حول استرداد «الأموال المنهوبة»

بغداد، «الشرق الأوسط» أعلن التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، أمس الثلاثاء، عزمه إقامة نظام دفاعي لحماية مطار أربيل في إقليم كردستان بعد أيام من هجوم بطائرتين مسيرتين استهدفتا المطار دون وقوع خسائر مادية أو بشرية. وقال قائد التحالف الدولي في مطار أربيل سكوت ديسومرو، إنه سيتم في نهاية الشهر «نصب نظام دفاعي لحماية قاعدة التحالف في المطار، وإنه سيتم ذلك انسحاب القوات الخاصة الأميركية». وأكد ديسومرو، في تصريح أوردته قناة العربية، أن «التحالف سيسقط أي طائرة مسيرة تحلق فوق المطار سواء كانت مهاجمة أم غير مهاجمة». ويعد هذا الالتزام الأميركي هو الأهم من نوعه بعد الإعلان عن حصول الفصائل المسلحة الموالية لإيران في العراق على نوع

«كتائب حزب الله» العراقي «ليست معنية» بهدنة الحكومة مع الفصائل التحالف الدولي يحصن مطار أربيل ضد المسيرات

جديد من الأسلحة هو الطائرات المسيرة المفخخة كبديل عن صواريخ الكاتيوشا التي ثبت فشلها في إصابة أي من الأهداف التي تطلق عليها لقوات التحالف الدولي في العراق أو المواقع الأميركية مثل السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء والتي كانت لها حصص الأسد بعد الضربات التي استهدفتها بعد قاعدة عين الأسد في الأنبار ومطار بغداد غرب العاصمة. وجاء استهداف مطار أربيل بالطائرات المسيرة عادة إعلان مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي عن عقد الحكومة هدنة مع الفصائل المسلحة من مرحلتين، الأولى تنتهي حتى نهاية الانتخابات بهدف تأمين أجواء آمنة لها، بينما تنتهي المهلة الثانية للهدنة إلى نهاية العام الحالي تزامناً مع جدول الانسحاب الأميركي وفقاً للاتفاق الذي وقعه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مع الرئيس

«كتائب حزب الله» العراقي «ليست معنية» بهدنة الحكومة مع الفصائل التحالف الدولي يحصن مطار أربيل ضد المسيرات

جديد من الأسلحة هو الطائرات المسيرة المفخخة كبديل عن صواريخ الكاتيوشا التي ثبت فشلها في إصابة أي من الأهداف التي تطلق عليها لقوات التحالف الدولي في العراق أو المواقع الأميركية مثل السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء والتي كانت لها حصص الأسد بعد الضربات التي استهدفتها بعد قاعدة عين الأسد في الأنبار ومطار بغداد غرب العاصمة. وجاء استهداف مطار أربيل بالطائرات المسيرة عادة إعلان مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي عن عقد الحكومة هدنة مع الفصائل المسلحة من مرحلتين، الأولى تنتهي حتى نهاية الانتخابات بهدف تأمين أجواء آمنة لها، بينما تنتهي المهلة الثانية للهدنة إلى نهاية العام الحالي تزامناً مع جدول الانسحاب الأميركي وفقاً للاتفاق الذي وقعه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مع الرئيس